alikhtiar athaouri



جريدة مغربية عربية

revue mensuelle marocaine

NOVEMBRE 1978 نونبر | Prix : 2,00 F الثمن | N° 31 العدد

مكسب أساسي

عندما اصدر الحكم الرجعي قراره الجائر القاضي بحل المنظمة الطلابية العتيدة ، كان يستهدف شل الحركة الطلابية المغربية و تفتيتها • غير أن الوقائع أكدت صمود الجماهير الطلابية و يقضتها ، فظل شعار رفع المنع عن المنظمة مرفوعا في كل المناسبات و التظاهرات بل محورا أساسيا و دائما لتعبئة الجماهير الطلابية للنضال من أجل فرض مطالبها المادية و المعنوية •

ان بعث نفس نضالي جديد على مستوى الجامعة كان يستلزم حدا أدنى من الهيكلة التنظيمية يسمح بتطوير النضال و تجذيره • وفي هذا الاتجاه تبرز الاهمية الحاسمة للتعاضيات كخطوة أولية ضرورية لتوفير هذا الحد الادنى التنظيمي باعتبارها وسيلة لفرض مبدأ تمثيلية الطلبة و مشاركتهم في كل القضايا التي تهم الكليات و المعاهد و التعليم الجامعي بشكل عام • و باعتبارها تشكل أداة لتعبئة الطلبة و تجنيدهم من أجل فرض مطالبهم الاساسية وعلى رأسها مشروعية المنظمة • وقد تعزز هذا المكسب النضالي بخطوة ايجابية ثانية تجلت في تشكيل مجلس التنسيق للتعاضديات و جمعيات المعاهد العليا •

و بموازاة هذه الخطوات التنظيمية أكدت الجماهير الطلابية اصرارها وعزمها على مواصلة مسيرتها من خلال النضالات و التظاهرات التي نظمتها تحت شعار رفع الحظر عن المنظمة •

انه لمن الواضح اذن أن رفع الحظر عن المنظمة الطلابية تتويج لهذه النضالات و لهذه الجهود التي بذلتها الجماهير الطلابية في الداخل و الخارج •

ان هذه الانجازات و المكتسبات تشكل انتصارا للارادة الطلابية و فشلا ذريعا لمخططات الحكم الذي حاول عبثا فرض تعاضديات شكلية فارغة المضمون تعوض الاتحاد الوطني لطلبة المغرب و تلجم نضال الطلبة ، كما راهن على أن مرور الزمن و تسلط القمع كفيلان لوحدهما لتحقيق هذه الاهداف •

ان نجاح الطلبة من خلال تعاضدياتهم الديمقراطية و الجماهيرية في ارغام الحكم على التراجع عن قراره التعسفي لا يعني أن النظام سيقف مكتوف الايدي أمام تطور الحركة الطلابية و نهوضها • ان مخطط الحكم واضح و يكشف عن نفسه من خلال التفسير الرسمي لتراجع النظام عن قراره الذي كان مسلطا على المنظمة الطلابية

ان الحكم سيعمل كل جهده لتدجين المنظمة و تحريفها عن مسارها النضالي و محاولة افراغها من مضمونها كأداة تعمل من جهة على فرض المطالب المادية و المعنوية للطلبة و تربط من جهة ثانية نضالها بنضال أوسع الجماهير الشعبية من أجل تغيير الواقع العفن و بناء مجتمع جديد •

ان ضمان استمرارية المسيرة النضالية للاتحاد الطلابي رهين بتعبئة كل الجماهير الطلابية

- البقية في ص 11 -

في ذكرى الشهيد المهدي



انظر ص 2

قيادة الاتحاد الاشتراكي : ايديولوجيا و ممارسة

انظر ص 5

تونس

محاكمة المناضلين النقابيين

بعد ثمانية اشهر من احداث 26 يناير 1978 ، التي عبرت فيها الجماهير التونسية عن سخطها على السياسة اللاشعبية التي ينهجها النظام التونسي ، اصدرت محكمة امن الدولة احكاماً قاسية ضد القيادة الشرعية ومناضلي الاتحاد العام التونسي للشغل تتراوح بين ستة اشهر وعشرة اعوام سجنا مع الاشغال الشاقة . هذا وقد سبق لمحكمة الجنايات ان اصدرت حكما بعدم الاختصاص في هذه القضية .

وتعتبر هذه المحاكمة وصمة عار جديدة تضاف الى ملف النظام في تونس ، اذ انتهكت فيها ابسط الحقوق التي يوفرها القانون للمتقاضين ، وحرم المتهمون من الدفاع عن انفسهم . اكثر من هذا لقد رفضت المحكمة حتى منح الدفاع الوقت اللازم للاطلاع على الملف الضخم الذي يتضمن 4500 صفحة بالاضافة الى الوثائق الملحقة به والتي تكاد تصل الى نفس الرقم ، مما جعل هيئة الدفاع المكونة من 73 محاميا تقرر الانسحاب احتجاجا على هذه القرارات التعسفية .

وامام تعنت المحكمة واصرارها على الانعقاد مرت المحاكمة في جو مليء بالمخالفات ، وانتهاك قواعد القضاء ، حيث تعرض اهالي المتهمين ، والذين جاؤوا لمتابعة اشغال المحكمة ، الى الاعتقال . والتجأ المحاميان اللذان عينتهما المحكمة للدفاع عن 30 منهما الى ادوار شخصية للتهرب من تزكية المحكمة الصورية التي تسير خارج اطار القواعد القضائية المعترف بها ، كما وقع منع مجموعة من المحامين والمراقبين الاجانب التابعين الى مختلف الهيئات من حضور وتتبع الجلسات .

وقد حاول النظام التونسي من خلال هذه المحاكمة الصورية الصاق مسؤولية احداث 26 يناير الى مجموعة من العناصر النقابية واعتبار الانتفاضة الجماهيرية من تدبير كمشة صغيرة محاولا اخفاء حقيقة الوضع المزري الذي تعاني منه الجماهير من جراء السياسة المتبعة التي ادت الى ارتفاع الاسعار وتدهور القدرة الشرائية لدى العمال والكادحين من ذوي الدخل المحدود بالاضافة الى ما يتعرض اليه العمال من طرد تعسفي ومماطلة في حل مشاكلهم ، وتسليط الارهاب على المسؤولين النقابيين ، واستحواذ كمشة معينة على مقاليد السلطة ، وفتح المجال لعناصر الطبقة الحاكمة للنهب وربط مصير تونس بالشركات الاجنبية والرأسمال الامبريالي هذه هي العوامل الاساسية التي ادت الى تفجير احداث 26 يناير .

لقد اثارت محاكمة القيادة الشرعية ومناضلي الاتحاد ردود فعل واستنكار كافة الهيئات النقابية والسياسية الدولية ضد الاعتقال التعسفي الذي دام ثمانية اشهر وضد الاحكام الجائرة التي اصدرتها محكمة امن الدولة وخاصة مطالب النيابة العامة التي لم تتردد في المطالبة بصدور حكم الاعدام على المناضلين النقابيين .

ولقد كان واضحا اثناء المحاكمة ان الرئيس كان يستعمل سلطته لمنع النقابيين من الدفاع عن انفسهم وهذه فقرة من حوار دار بين الرئيس عاشور الذي حاول ابداء بعد الملاحظات قبل ان يطالب الرئيس من اعوان السلطة طرده من القاعة !

عاشور : « ليس لدي محامي فهل تقتضي بقطع رأسي هكذا ؟ » .

الرئيس : « لك محام » .

عاشور : « المحامي لم يدافع عني وانا رفضته ، لكني اريد ان ادافع عن نفسي ، سأقول ما أعرفه .

الرئيس : «هل ارتكبت هذه الجريمة املا»؟

عاشور : « سيدي الرئيس اريد ان اقول انه لا يستطيع ان يرافع عني . ثم انني من اول المحاكمة قلت لك ان الابحاث لم يقع استيفاؤها وهل هناك من عيب في هذا ؟ وسوف لن أتعرض الى أي كان ولن اجرح في أي شخص ، اريد ان اقول ان مع براءتي وبراءة الاتحاد لم يتم جلب الشهود .

الرئيس : « يا حبيب هل تتبع المحكمة ام المحكمة هي التي تتبعك » ؟

عاشور : « مانديس فرانس عندما جاء ليرافع عني جلب كل الاطراف .. الجندرمة .. و .

الرئيس : « اخرجوه » .

وهكذا تم اخراج الحبيب عاشور عندما اراد الدفاع عن نفسه وفي هذا الجو تم اصدار الاحكام القاسية ضد قيادة ومناضلي الاتحاد العام التونسي للشغل ، ورغم انها احكام صادرة ضد اشخاص الا انها تستهدف في الحقيقة المنظمة النقابية التي تعتبر بحق من اقوى الحركات النقابية التي واكبت الحركة الوطنية ، وبالتالي فهي جزء من المكاسب التي انتزعها الشعب التونسي بواسطة حركاته الوطنية والتقدمية ومن الضروري المحافظة عليها وتعميق التحام مناضليها الحقيقيين وقادتها الشرعيين بمطامح الجماهير العمالية .

قضية سبتة و مليلية من جديد

احتلت قضية سبتة ومليلية مركز الصدارة على أعمدة الصحافة الاسبانية واجهزة الاعلام عموما في شهر اكتوبر المنصرم . ويأتي تركيز الاعلام الاسباني على هذه المسألة بعد التصريحات التي ادلى بها وزير الخارجية المغربي وبخاصة في محاضره القاها بجامعة جورج تاون الاميركية والتي أكد فيها على مغربية المدينتين . وفي هذا الاطار صرح الوزير الاسباني في الشؤون الخارجية قائلا :«ان الحكومة الاسبانية تؤكد مرة اخرى على ان سبتة ومليلية والجزر (جزر الخالدات) اراض اسبانية وانها – اي الحكومة – ترفض بشدة ما جاء في محاضرة الوزير المغربي للشؤون الخارجية بجامعة جورج طاون » .

وقد اجمعت الصحافة الاسبانية على ان التصريح المغربي يشكل رد فعل على حضور مندوب من الحزب الحاكم باسبانيا في مؤتمر « البوليساريو » واشارت الى انه يأتي قبل ايام من زيارة الملك خوان كارلوس الى المغرب التي كان من المقرر ان تتم في اكتوبر الماضي .

وما يجب تسجيله في هذا الاطار هو الرد الاسباني الرسمي الذي تجلى في بيان وزارة الخارجية الاسبانية والاحتجاج الاسباني المذكور اعلاه . والجدير بالذكر ايضا ان الملك خوان كارلوس ادخل تعديلات على الخطاب الذي القاه في مأدبة عشاء على شرف الرئيس السوداني جعفر النميري ليتعرض الى قضية جزر الكناريا وضمنيا الى قضية سبتة ومليلة مؤكدا « ان اسبانيا لن تساوم مع احد على ترابها الوطني » . كما اجرى التلفزيون الاسباني مقابلة مع نواب سبتة ومليلة بالبرلمان اللذين اكدا « عزمهما على الدفاع على هاتين المدينتين وان لا تراجع عن الموقف الذي عبر عنه بيان وزارة الخارجية وخطاب الملك خوان كارلوس وان هذا الموقف هو موقف كل سكان المدينتين » .

ان هذه الحملة الاسبانية الواسعة تؤكد من جديد اصرار المستعمر الاسباني على التنكر والطعن في مغربية مدينتي سبتة ومليلية وتؤكد اكثر من ذلك ان ما يسميه النظام المغربي بـ « العلاقات التاريخية المتينة والودية بين البلدين ترتكز على المساومة بالتراب الوطني سواء عندما فصل قضية الصحراء المغربية عن قضية المدينتين والجزر الجعفرية او عندما ربط طرحها للنقاش بخروج بريطانيا من جبل طارق .

ان تحرير سبتة ومليلية والجزر الجعفرية مسألة مبدئية لا تقبل المساومة وتتطلب تجنيد كل الطاقات والامكانيات لفرضها وليس الاكتفاء بالتلويح بمغربية المدينتين في اطار الضغط والمساومة مع النظام الاسباني .

حول مؤتمر « الاحرار »

بعد ما يزيد عن السنتين ، وبعد تحضيرات طويلة عمد زبانية النظام في شهر اكتوبر الماضي الى تأسيس « الحزب المنتظر » . ومعلوم ان الدولة لم تبخل جهدا لتحضير كل شروط « النجاح » لهذا الوليد الممسوخ ، ففضلا عن جيش المرتزقة المعهودين من مقدمين وشيوخ وقواد وباشوات وخلفاء وغيرهم .. هناك مجموعة من التقنوقراطيين وكبار المسؤولين والموظفين معززين بطابور من الانتهازيين « المتخرجين » عن تنظيمات الحركة الوطنية ليساهموا بتجربتهم وحنكتهم في الحزب الجديد . ولم يكتف الاحرار « في النهب والاستغلال » بأجهزة الاعلام الرسمية الموضوعة رهن اشارتهم ولخدمتهم بل وفروا لانفسهم وسائل اعلامية خاصة حيث يصدرون الان اربعة جرائد يومية وثلاث مجلات اسبوعية ! تلجأ من حين لاخر الى التطاول على شعارات الحركة الوطنية لافراغها من محتواها الوطني والتقدمي مستعملة في ذلك كل الاساليب الديماغوجية ـ كالانتقادات المحتشمة حول الوضع القائم ـ لزرع الغموض وبث الضبابية حول الطبيعة الحقيقية لما سمي بحزب « الاحرار » .

وقد سبق لجريدة « الاختيار الثوري » ان تعرضت لهذه الظاهرة الجديدة القديمة بابداء بعض الملاحظات الاساسية كما تطرقت لقررات المناظرة التي حاولت تحت شعارات تضليلية من « عدالة اجتماعية » .. و « حل للازمة الاقتصادية » .. .. وغيرها ان تضفي على حزب خدام النظام مظهرا وطنيا بل وطرحه كبديل لكل الاحزاب .

وللحقيقة والتاريخ نرى ضرورة تعرية وفضح هدف « الاحرار » وهويتهم المتسترة وراء الحملة الاعلامية التي شنتها صحافتهم بمناسبة عقد مؤتمرهم التأسيسي .

فعن هدفهم يمكن تركيز ذلك في نقطتين اساسيتين :

اولا : محاولة احتواء أغلب الاطر والكوادر التقنوقراطية وحشدها لخدمة نظام التبعية والاستغلال .

ثانيا : خلق الانسجام المطلوب بين الرأسماليين والاحتكاريين ومنظري الرجعية والعمالة ، وخلق القوة الاستغلالية الضاربة لسحق كل تمرد او انتفاضة او رد فعل جماهيري ، ضد مصالحهم ، عفويا كان ام منظما .

أما عن الهوية الحقيقية فيمكن استنتاجها بكل سهولة من رقة التعريف التي اعطوا لانفسهم في « ميثاقهم » قبيل المؤتمر والتي تؤكد على انهم ليسوا الا : لقطاء المعارك الضارية التي خاضتها الجماهير الشعبية من صفوفها بكفاحاتها المتواصلة والمريرة وعلى حد تعبيرهم « منهم من كان منتم للاحزاب التقليدية ثم انسلخ ومنهم من لم ينتم بعد نظرا لفراغ الساحة السياسية .. وبقي ينتظر الى ان اتت « المسيرة الخضراء » .. وذلك منذ اواخر الخمسينات .. انه فعلا لصبر أيوب !

ان الذي كان ينتظر « المسيرة الخضراء » او « انتظار الفرصة المواتية » كما يحلو لـ « الاحرار » ان يطلقوا عليها لينضم الى الحزب الجديد القديم لهو فعلا من كان يتربص الدوائر بالشعب المغربي بعد ان عرف الفشلات الذريعة في محاولات سابقة كما وقع بعد قيام « جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية » التي نسجت لبوسا للنظام القائم في بداية الستينات .

والمبادرة الجديدة اذن لن تكون احسن حظا من سابقاتها، فالواقع العنيد وادراك الجماهير الشعبية من خلال معاناتها لهذا الواقع كافية لاسقاط كل الاقنعة التي يحاول النظام التخفي من ورائها .

الندوة الصحفية بهولاندا

- تتمة -

المغربية ، الى علاقته بادريس عضمون الذي نظم عملية الاختطاف والذي اصبح اليوم من اكبر رجال الاعمال بالدار البيضاء . كما برهن وبحجج ثابتة على تواجد الحسين بالمعتقلات السرية منذ نوفمبر 1972 الى يومنا هذا .

ومعلوم ان الاستاذ مارتين قد قام خلال الصيف الماضي بزيارتين الى المغرب ، مبعوثا للجنة الدفاع عن حقوق الانسان للبحث في موضوع اختطاف الحسين والاستفسار عن وضعيته الا ان زياراته هاته لم تأت بجديد حيث ان السلطات المغربية تنكر ان لها علما بتواجد الحسين بالمغرب .

اما تدخل الاخ رشيد المانوزي ، وكذا استفسارات الصحفيين التي وجهت اليه فكانت اساسا حول المعتقلات السرية بالمغرب ، والتي قضى فيها هو بدوره عدة اشهر خلال سنة 1970 ، وحول القمع بشكل عام .

هذا وقد وقعت جل الاحزاب الهولندية (80 في المائة من الاحزاب المتواجدة في البرلمان) عريضة تطالب فيها بالكشف عن مصير الحسين المانوزي كما تطالب باطلاق سراحه .

وسنوافيكم في العدد القادم بنص العريضة والمنظمات التي وقعتها .

مكسب أساسي - تتمة -

وتجنيدها حول المبادئ الاربع للمنظمة : جماهيريتها وديموقراطيتها واستقلاليتها وتقدميتها ، في اطار من الوحدة وعلى أساس المعالجة الموضوعية والصريحة لأخطاء الماضي والممارسات السلبية التي عرفتها ، سواء منها تلك التي ترتبت عن الحزبية الضيقة ومحاولة جعل دور المنظمة ينحصر في خدمة الاهداف الحزبية ـ بغض النظر عن صحة هذه الاهداف أو عدم صحتها ـ أو تلك التي أدى اليها التطرف اليساري ومحاولة تجاوز اطار وطبيعة ونوعية المنظمة الطلابية لا هي قادرة على تحقيقها ولا بامكانها ذلك ...

ان تجاوز كل هذه السلبيات هو الذي سيعطي للوحدة الطلابية كامل معناها ، وهو الذي سيجعل منها وحدة حتمية لا محالة . وفي هذا الاتجاه ، في اتجاه تدعيم الوحدة الطلابية ، فان الانتصار الكبير الذي تحقق باسترجاع الشرعية يستدعي بكل استعجال الحسم في وحدة الاطار ، في الخارج على الخصوص ، اذ لا بديل عن الاطار الراهن ، مهما بلغت الخلافات والتصنيفات داخل الحركة الطلابية . وهنا نريد اثارة الانتباه الى أن التفكير في أي اطار موازي ، سري أو علني ، سيكون عديم الجدوى ، بل لن يمكن تصنيفه سوى ضمن المزايدة والتخيلات المثالية .

اننا واثقون أن الحركة الطلابية المغربية متسلحة بخط وطني تقدمي أصيل ، سوف تكون في مستوى مواجهة كل التحديات ، وستعرف كيف تفرض نفسها من جديد بفعالية وديناميكية في معمعان النضال من أجل فرض مطالبها المشروعة ، وفي المرحلة الراهنة وبالحاح اطلاق سراح كافة مسؤولي المنظمة ، ومن أجل الدفاع عن مصالح الجماهير الطلابية وفي نفس الوقت وبشكل مرتبط ارتباطا وثيقا : المساهمة في حدود امكانيات المنظمة الطلابية في انجاز مهام التحرر والانعتاق في بلادنا ، جنبا الى جنب مع باقي الجماهير الشعبية .

المقياس : دعم الثورة الفلسطينية

منذ ثلاثين سنة خاضت وتخوض الامة العربية معركتها ضد العدو الصهيوني وحلفائه ، ومنذ ثلاثين سنة لا زلنا نبحث عن الطريق المؤدية للتخلص من الاحتلال واسترجاع الاراضي المغتصبة وعودة الشعب الفلسطيني الى وطنه المغتصب . ومنذ ثلاثين سنة والانظمة الرجعية تسلك الطرق اللولبية لتمرير الحلول الاستسلامية السهلة ، مديرة وجهها لارادة الشعب العربي واستعداده لشق طريق التحرير ، بكل ما يتطلبه ذلك ، من تضحيات يسترخصها الانسان العربي مقابل كسب معركة المصير وتحقيق النهوض الشعبي والقومي لامتنا .

فطالما حول الصراع عن مجراه الطبيعي لينقلب الى خلافات ثانوية ، تؤدي الى تدمير طاقات شعبنا وتفتيتها في صراع وهمي تفتعله بعض القيادات للحفاظ على مواقعها في السلطة ، ارضاء للمصالح الاجنبية التي تبتز خيرات شعبنا . وهذا النوع من الصراع يؤدي باستمرار الى السقوط في مجال المهاترات والمزايدات . وفي كل الحالات تدفع القضية الفلسطينية اساسا ، والقضية العربية عموما ، ضريبة أخطاء هؤلاء وأولائك .

فاذا كانت مؤتمرات القمة العربية تشهد باستمرار تضاربا في الاراء ، واختلافا في وجهات النظر ، فغالبا ما يصل المؤتمرون الى الاتفاق على مجموعة من المبادىء والقرارات تظل قابعة في زوايا الجامعة العربية ، بينما تلجأ الرجعية العربية الى ممارسة مخالفة لكل المبادىء والقرارات المتفق عليها . فبهذا الاسلوب تلاشت اللاءات الثلاث لقمة الخرطوم ، وبنفس الاسلوب حاول السادات تنصيب نفسه بديلا عن الشعب الفلسطيني والامة العربية ضاربا عرض الحائط قرارات مؤتمري الجزائر والرباط .

ومنذ سقوط السادات في مستنقع التخاذل والاستسلام ، ابتداء من خيمة 101 ، مرورا بالارتماء في أحضان الصهيونية أثناء زيارته للقدس المحتلة ، و « كامب دافيد » وما يجري التفاوض عليه حاليا في « بلير هاوس » بواشنطن وانتهاء برفض استقبال وفد قمة بغداد . انطلاقا من كل هذا يكون السادات قد نسف كل الجسور التي تربطه بالامة العربية ،وبالتالي لم يعد امام حلفائه الرجعيين اي مجال للاستمرار في تأمين غطاء سياسي لهذا التحالف المكشوف مع الاعداء، ولا التمسك بالمنطق التبريري أو التشبث بالتضامن المقام على المسايرة والمهادنة .

فالخيانة واضحة ، والمخطط المرسوم لابعاد ثقل الشعب المصري عن المعركة المصيرية بات ثابتا . وقد بات حيويا بالنسبة لواشنطن ان لا يظهر السادات معزولا في الوطن العربي ، فنصبت من بعض الوفود في بغداد ابواقا للدفاع عنه ، وقد قام وفد النظام المغربي بهذا « الواجب » من أجل الحصول على شهادة حسن السلوك للملك الحسن الذي سيزور امريكا في منتصف هذا الشهر ، وكما صرح اخيرا انه سيحمل معه مجموعة من خرائط المنطقة ليتفق مع « اصدقائه الامريكيين » على ابراز قوة سياسية وعسكرية في الساحة ، تكون اسرائيل راس حربتها وتقوم بدور الردع في المنطقة العربية والقارة الافريقية .

فانحراف النظام المصري، لا يمكن معالجته الا بطريقة وحيدة وواحدة ، هي دعم نضالات الجماهير المصرية عبر تنظيماتها الوطنية والتقدمية للتخلص من هذا الكابوس المسلط عليها . وهو الطريق الاوحد الذي سيضمن عودة الشعب المصري الى صلب المعركة الحقيقيه والتي ضحى من اجلها بكل شجاعة وبسالة ، وما سوى هذا يظل تحريفا للصراع الحقيقي ، ويصب في متاهات النزاعات الجانبية التي لا تغير من الواقع شيئا .

أما على الصعيد القومي ، فالامر لا يتعلق بالبحث عن أي تضامن عربي كيفما كان ، بل وضع استراتيجية بديلة تسند الى ارادة الجماهير ، لمواجهة مخطط الاعداء الذي يهدف الى شرذمة الشعب العربي ، بتركيز عناصر الرجعية العميلة ، المتمسكة برقاب الامة العربية والحائلة دون تحقيق مطامحها في التحرر والانعتاق .

فاذا كانت أمنية كل المناضلين ، نبذ كل الصراعات الهامشية التي تستنزف طاقات امتنا ، وتذهب ضحيتها مطامح الشعب العربي ، ارضاء لنزوات الحكام وتمسكهم بمصالحهم الذاتية . فان هؤلاء المناضلين طالما نشدوا باستمرار التحام الشعب العربي في كل من العراق وسوريا كعمق استراتيجي للقضية الفلسطينية ، وكرد حاسم وبديل للاطروحات الاستسلامية . فاللقاء الذي تم بين القيادتين السورية والعراقية خطوة ايجابية على درب الوحدة ، وعامل اساسي من شأنه دعم القضية الفلسطينية ، بوضع امكانية القطرين المادية والمعنوية لدعم نضالات الشعب الفلسطيني وبناء جبهة شرقية في مستوى التحدي المطلوب .

ان اللقاء العراقي السوري الفلسطيني ليس غريبا بل منطقيا وحتميا ، والغريب فعلا هو الوضعية السابقة التي أدت الى اقتتال الاخوة . فالطريق واضح امامنا ومسؤولية التحرير لا تمر الا عبر الدعم كل الدعم لنضالات الشعب الفلسطيني ، وتجنيد كل طاقات امتنا لتصب في المسار الحقيقي .

DIRECTEUR de la PUBLICATION : Maurice Blanc Imp. RAMEY - 63, rue Ramey - 606 58-91
DISTRIBUE PAR NMPP
Corres. : Maurice BLANC - P.R. 65 - 103, Av. de la République -75011 PARIS.
COMMISSION PARITAIRE N° 60800

باريس

تجمع جماهيري تحت اشراف جمعية التضامن والصداقة مع الشعوب الافريقية

نظمت الجمعية الفرنسية للصداقة والتضامن مع شعوب افريقيا ، بتاريخ 28 اكتوبر 1967 ، مهرجانا لاحياء ذكرى اختطاف الشهيد المهدي بنبركة تحت شعار . رجل وشعب • وقد لقي هذا المهرجان نجاحا كبيرا تجلى في حضور عدد غفير من المهتمين بقضايا الشعب المغربي والمتعاطفين مع نضالاته من فرنسيين وأفارقة وعرب •

وقد تميز المهرجان بحضور الاخ البشير ابن المهدي بنبركة والمحامون الذين تكفلوا بمتابعة القضية منذ بدايتها • وقد افتتح المهرجان السيد لوي أودري النائب البرلماني الشيوعي وعضو رئاسة الجمعية •

وكان برنامج المهرجان كالتالي :

- **معطيات عن القمع في المغرب •**
- **عرض فيلم « الاغتيال » •**
- **مائدة مستديرة تحت اشراف البرلماني لوي أودري •**

وقد تلقى المهرجان برقيات وكلمات دعم ومساندة كانت أهمها برقية منظمة تضامن الشعوب الافريقية والاسيوية التي ساهم المهدي بنبركة بفعالية في انشطتها •

الكاتب العام : « ان قضية كل «بنبركة» ستبقى قضيتنا » .

تميز العرض الافتتاحي للمهرجان الذي ألقاه الكاتب العام لجمعية التضامن والصداقة مع الشعوب الافريقية بالمعطيات الدقيقة التي سلطت الاضواء على الممارسة القمعية للنظام الرجعي المغربي من جهة ، والكافحات البطولية للجماهير الشعبية من أجل مغرب متحرر وديموقراطي ، من جهة أخرى •

ولقد أستهل كلمته بالاشارة الى الدور المنوط بالجمعية في التضامن مع كل شعوب افريقيا في ناميبيا وافريقيا الجنوبية ، وتونس وزمبابوي ، وفي غينيا الاستوائية والكاميرون •• واليوم ، يقول الكاتب العام : « نريد النعريف بالوضعية التي يعاني منها مئات ومئات المناضلين المغاربة ، نريد اثارة انتباه الرأي العام الفرنسي وتجنيده ، وذلك بتعاون وثيق مع المنظمات السياسية التقدمية الاخرى ، وبمساهمة التنظيمات العمالية والطلابية المغربية •

واذ نستحضر الصورة النبيلة للمناضل الكبير المهدي بنبركة ، نريد ان نؤكد من خلال مأساة اغتياله ، هناك كفاح شعب بأكمله يريد تحقيق الديموقراطية والتقدم والحرية » •••

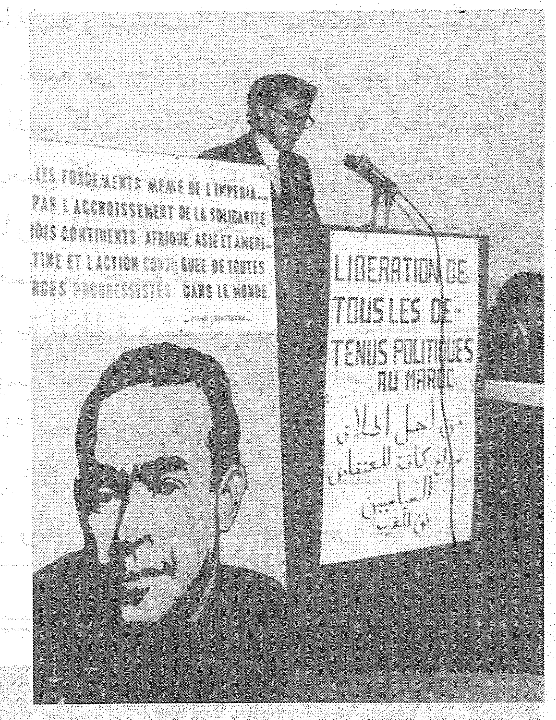
وبعد أن استعرض مختلف مراحل القمع التي عانا منها شعبنا بدأ بالمحاكمات التي تلت الاعلان عن الاستقلال الشكلي، مرورا بمحاكمات الرباط (1963) ومراكش والقنيطرة والدار البيضاء •• الى الوضعية المزرية التي يعاني منها المعتقلون السياسيون حاليا في المغرب •

ولقد ركز الكاتب العام على وضعية المناضلين المختطفين أمثال المانوزي الحسين • وكذا المناضلين الذين تعرضوا للاغتيال أمثال عمر بن جلون والعبدي وزروال •••

ولم يفته ايضا التذكير بالاوضاع الصعبة التي يعيشها العمال المهاجرون المغاربة تبعا للاجراءات التعسفية المنسقة بين النظامين الفرنسي والمغربي والتي تعتبر اجراءات قمعية تكرس الاستغلال والاستيلاب ، وكذلك الشأن بالنسبة للاجراءات « القانونية » الاخيرة التي استهدفت الطلاب الاجانب •

ولقد اختتم عرضه هذا ، بالكلمة التي هزت مشاعر الحاضرين حيث قال : « ان ملف قضية المهدي بنبركة سيظل مفتوحا • والاكيد بالنسبة لنا ان قضية كل « بنبركة » ستبقى قضيتنا » •

وسنوافي قراءنا في العدد المقبل بالنص الكامل للعرض القيم الذي ألقاه الكاتب العام لجمعية التضامن والصداقة مع شعوب افريقيا •



الكاتب العام للجمعية يلقي كلمته •



بوتان (محامي) البشير بنبركة ، كاتينون (الكاتب العام) ماترسو (محامي) •

برقية من منظمة التضامن الافريقي الاسيوي

وجهت منظمة التضامن الافريقي الاسيوي - التى ساهم المهدي مساهمة فعالة في تأسيسها - برقية الى جمعية التضامن والصداقة مع الشعوب الافريقية هذا نصها :

« اننا نحيي لقائكم بمناسبة الذكرى الثالثة عشر لاختطاف واغتيال القائد الثوري المغربي المهدي بن بركة ونعبر عن عميق مساندتنا وتضامننا » .

كلمة الاخ البشير بنبركة

ركز الاخ البشير بنبركة في الكلمة التي تناولها مباشرة بعد العرض الذي تقدم به الكاتب العام للجمعية ، على أن قضية الشهيد المهدي وان كانت لها جوانب قضائية وقانونية أساسية ، فان العنصر السياسي يبقى هو محركها الدائم والحاسم أيضا .

وبعد استعراض مختلف التطورات التي مرت منها القضية والمجهودات التي تقوم بها عائلة الشهيد ومحاميها المنضوين تحت لواء « لجنة الكشف عن الحقيقة » ، ومختلف المحاولات التي قاموا بها لدى السلطات الفرنسية والأمريكية من أجل التقدم في الكشف عن الحقيقة •• قال الاخ البشير : « ان تجمعنا اليوم وحضوركم المكثف هذا ، لدليل قاطع علي أن القضايا التي من أجلها وهب ابي حياته خدمة لها ، لا زالت قائمة حية مستمرة ••• ولي اليقين ان كفاحات جماهيرنا الشعبية المغربية وانتصارها الحتمي لهي، وحدها الكفيلة بابراز الحقيقة. كل الحقيقة » •••

كلمة الاتحاد الوطني لطلبة فرنسا

ومن بين الحاضرين تناول الكلمة مسؤول عن الاتحاد الوطني لطلبة رفنسا ، بدأها بتهنئة جمعية التضامن والصداقة مع الشعوب الافريقية على النجاح الذي حققته بتنظيم هذا المهرجان تخليدا لذكرى المهدي بن بركة ، ثم عبر عن تضامن الاتحاد مع كفاحات الشعب المغربي ومساندته لنضال الطلبة المغاربة في المهجر والذين يتعرضون مع باقي الطلبة الاجانب للاجراءات التعسفية التي تضمنها منشور « بوني » الاخير •

بلجيكا

"الاختيار الثوري" تنظم تجمعا حول الوضع السياسي في المغرب

بمناسبة الذكرى الثالثة عشرة لاختطاف واغتيال المناضل المهدي بنبركة اقامت جريدة الاختيار الثوري تجمعا جماهيريا بحي « سان جيل » في بروكسيل • وقد حضر هذا الجمع ازيد من 500 شخص ضمت كل من الجالية المغربية ومختلف التنظيمات السياسية المتواجدة في الساحة بالاضافة الى المنظمات العربية •

افتتح المهرجان بكلمة حددت الهدف من تنظيم هذه الذكرى وحثت الحاضرين على المزيد من التمسك بالافكار والمبادىء التي ناضل واستشهد من اجلها الشهيد المهدي .

واثرها قدم الاخ البشير بنبركة (ابن الشهيد المهدي بنبركة) عرضا عن اخر التطورات والاجراءات المتبعة من اجل الكشف عن الهوية الحقيقية لكل المساهمين في تنفيذ الجريمة ، مؤكدا انه بعد مرور 13 سنة من ارتكاب هذه الجريمة لا زال الطرف المدني والرأي العام المغربي والدولي يلح على ابراز الحقيقة وازالة الحواجز التي تقام عرقلة للمسطرة القضائية ، ورغم الالحاح لدى الاطراف والانظمة التي تعنيها القضية من اجل تقديم الوثائق التي تساعد على كشف بعض الحقائق فان هذه الانظمة سرعان ما تحتمي وراء المحافظة على اسرار الدفاع الوطني وتكتفي باعطاء بعض الوثائق التي لا تتعدى ما قالته او نشرته الصحف اليومية او الاسبوعية •

وبعد ذلك قدمت حركة الاختيار الثوري عرضا عن الاوضاع السياسية في المغرب تناول النقاط التالية :

المهدي المناضل ـ ابراز الدور النضالي الذي قام به الشهيد المهدي بنبركة ابان معركة التحرر الوطني ومواجهة الاستعمار ، وربط هذه المعركة بمرحلة ما بعد الاستقلال الشكلي ، والتجائه في معركة البناء الى سواعد الشباب والجماهير المغربيةالتي يحق لها بناء مغرب المستقبل،عوضا عن الشركات الاجنبية ، الشيء الذي تجلى في طريق الوحدة •

ـ قام بدور اساسي في تنظيم يسار حزب الاستقلال والتحامه مع عناصر المقاومة وجيش التحرير الذي ادى الى بروز الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، مع ابراز محاولات من اجل تحويل الحزب الى حزب تقدمي كما تجلى ذلك من خلال التقرير الذي قدمه بمناسبة المؤتمر الثاني للاتحاد والذي عرف فيما بعد بالاختيار الثوري •

ـ الدور الذي لعبه المهدي على الصعيد العربي من اجل توحيد حركات التحرر العربية ، وتركيز الجهود لفضح الدور الذي تقوم به اسرائيل وافريقيا ودفع الحركات الوطنية والتقدمية في افريقيا للانتباه الى خطورة التعامل مع الكيان الصهيوني • هذا بالاضافة الى جهوده من اجل ربط نضالات العالم الثالث ضد الامبرياليةوالتي توجت باشرافه على تهييء مؤتمر شعوب القارات الثلاث الذي انعقد بعد عملية اغتيال المهدي .

بعد هذه النبذة القصيرة عن الحياة النضالية للشهيد المهدي تطرق العرض الى الاوضاع السياسية في المغرب وما آلت اليه اوضاع الجماهير الكادحة بعد 22 سنة من الاستقلال و 13 سنة من اغتيال بنبركة ؟

القضية الوطنية : محاولة النظام لاخفاء الواقع المزري للجماهير ، وتمييع نضالاتها اليومية ، تطويق الصراع الطبقي الذي بدأ يأخذ معالمه ، وذلك بواسطة طرح مشبوه للقضية الوطنية ، التي ساوم بها مع كل الاطراف المعنية والغير المعنيه الشيء الذي ادى الى استعمال قضية الصحراء المغربية وسيلة لتسكين الصراعات الداخلية واداة تبرير للسياسة المتبعة من طرف النظام ، والتي لا تخدم لا كمشة من ذوي المصالح المرتبطة مع الرأسمال الاجنبي •

وان اقحام موريطانيا في اقتسام التراب الوطني واعتبار ذلك مكسبا سرعان ما عصفت به الاطاحة برئيس الدولة الموريطاني السابق ، ورغم ان جوهر النظام ظل كما كان عليه فقد اتضح ان العناصر الجديدة للنظام اخذت طريقا آخر لفك ارتباطات الرئيس السابق •

وهكذا اصبح حل قضية الصحراء مرتبط بما سوف تقرره سياسة الدول الامبريالية تتشبث بابقاء هيمنتها على منطقة المغرب العربي ، عوضا على الحل السليم المنبثق من مصالح المنطقة وتطلعاتها الى المستقبل •

قضية الديمقراطية : ان التكتيك الذي مارسه النظام المغربي طوال السنوات الماضية ظل قارا ولا يتأثر الا بالمعطيات الشكلية للظروف الممارسة فيها • فمن جهة ممارسة القمع المنهجي كأسلوب قار وثابت ، ومن جهة اخرى يمارس « الانفتاح » كلما شعر باختناق داخلي ، بهدف ايجاد تغطية لواقع حكمه المطلق وذلك بالبحث عن واجهة « ديمقراطية » لطمأنة المصالح الاجنبية ، وتحييد البورجوازية الوطنية وابعادها عن الصراع .

وقد حاول النظام من خلال التجربة الاخيرة بناء قاعدته الاجتماعية من عناصر « الاحرار » فاطلق العنان لامكانية الدولة المادية والمعنوية لتأسيس حز بجديد كأداة ، قمع جديدة تضاف الى باقي الاجهزة ، وتحمل في نفس الوقت الشعارات الّتي حملتها الحركة الوطنية من قبل، لاجل تمييعها وافراغها من محتواها الحقيقي •

القضية العربية : ان موقف النظام من القضية العربية في السنوات الماضية قد عبر عنه الملك الحسن الثاني اثناء خرب67بقوله: اذاكان العرب يطبلون في الشرق فليس من الضروري ان نرقص نحن في المغرب ، وهو موقف واضح بعدم الاكتراث بالقضية العربية وتجاهل ارتباط الشعب المغربي بها بل اكثر من هذا انه يحاول دائما فك هذا الارتباط •

وغير خاف للعيان الدور الاساسي الذي قام به النظام فى المغرب لتهييء زيارة السادات الى القدس المحتلة واتصالاته المتعددة مع عناصر القيادة الاسرائيلية .

وقد تلى العرضين نقاش ساهمت فيه مختلف التيارات السياسية التي شاركت في احياء الذكرى الثالثة عشرة لاغتيال واختطاف المناضل المهدي بنبركة ، وفي الاخير تم عرض فيلم « الاغتيال » •

هولاندا

ندوة صحفية تعقدها لجنة مناهضة القمع في المغرب

نظمت لجنة مناهضة القمع في المغرب بأمستردام بهولندا يوم 28-10-78 ندوة صحفية حضرها عدد من الصحافيين وممثل عن لجنة حقوق الانسان وممثلي منظمة العفو الدولية . وقد استدعي لهذه الندوة الصحفية كل من المحامي الاستاذ آلان مارتين وهو المكلف بالقضية ، والاخ رشيد المانوزي ، اخ المناضل الحسين •

كما نظم مساء نفس اليوم مهرجانا تضامنيا القيت فيه عدة تدخلات تضامنية مع الاخ الحسين المانوزي ومع كل المعتقلين السياسيين •

لقد ركز الاستاذ آلان مارتين في تدخلاته على تفاصيل القضية وتعرض الى وضعية الاخ الحسين كمناضل بالمهجر ناضل في صفوف الطبقة العاملة ببلجيكا وهولندا ، الى وضعيته في طرابلس بليبيا حيث كان مناضلا بارزا وسط الجالية

ـ البقية في ص 11 ـ

رشيد المانوزي ،آلان مارتيني وعضوين من اللجنة

اسبانيا

" سوق العبيـــــــــد "

أثارت نضالات العمال المغاربة في اطار النقابات الديمقراطية الاسبانية انتباه الصحافة والرأي العام الديمقراطي واهتمامهم • في هذا الاطار نشرت جريدة « موند ودياريو » في ملحق خاص ، دراسة عن وضعية العمال المغاربة تحت عنوان : « المغاربة بكاطالونيا : سوق العبيد » ، استنكرت الجريدة في مقالها الاساليب الاستغلالية التي يمارسها أرباب العمل بالتحالف مع سماسرة اليد العاملة المغربية بعد أن تعرضت لاسباب الهجرة من المغرب • حيث أشارت الى مسؤولية الحكم المغربي الذي حطم كل المحاولات التي بذلتها القوى الوطنية لتغيير الوضع الاجتماعي بالمغرب وللرفع من المستوى الاقتصادي للجماهير المسحوقة • وقالت الجريدة : « المغرب من الدول المتخلفة ، فالجوع والامراض والقمع الوحشي اليومي منذ الاستقلال أدى بالمواطنين الى الهجرة بحثا عن لقمة العيش التي حرموا منها في وطنهم » وتطرقت بعد ذلك الى الفساد الاداري والرشوة التي تنخر أجهزة الدولة واضطرار المواطنين لدفع الرشوة للحصول على الجواز بل ولعبور الحدود سواء عند الدخول أو الخروج من المغرب •

وتضيف الجريدة قائلة : « بعد وصولهم الى محطة القطار الرئيسية ببرشلونة ينتقلون الى الاماكن والاحياء الشعبية ثم تحدد مواعيد في الحدائق العامة التي جعلت منها سماسرة اليد العاملة المغربية أماكن للحصول على العمال وتوزيعهم كالعبيد على أرباب العمل • وقد برزت ظاهرة أخرى هي أن الذين لم يتمكنوا من الحصول على عمل يتحولون الى باعة متجولين » •

وقد وصل عدد العمال المغاربة بكاطالونيا الى حوالي 110 ألف عامل سنة 1974 ، التحق جلهم بقطاع البناء والمناجم والقطاع الصناعي وخاصة مصانع الصلب والحديد • ومعلوم ان المغرب واسبانيا لا تربطهما أية اتفاقية لتبادل اليد العاملة • وبعد الازمة التي اكتسحت المعسكر الرأسمالي في اواخر 1974 ، انخفض عدد العمال المغاربة بهذه المنطقة ليصل الى حوالي 50 ألف مهاجر اما الاخرون فمنهم من تمكن من الذهاب الى فرنسا – وهم قليلون – والبقية عادت الى المغرب •

ونظرا لقلة العمل في قطاع البناء اتجه العمال المغاربة الى القطاع الفلاحي حيث تزداد حدة الاستغلال وبشاعته • فالعمال الاجانب يتقاضون نصف الاجرة التي يتقاضاها العامل الاسباني ويؤدي هذا الوضع الى تعميق ظاهرة العنصرية والهوة بين العمال الاجانب والعمال الاسبان •

وظروف العيش قاسية جدا حيث ان العمال المغاربة محرومون من أبسط الحقوق الانسانية • ويشتغل العامل المغربي 12 ساعة يوميا مقابل 1200 بسيطة اسبانية أي حوالي 70 درهم ويحرم من الراحة ايام السبت والاحد •

ونظرا لكثرة الحوادث الليلية والاغتيالات التي يتعرض لها العمال حاول البعض اقناع القنصلية بالعمل على توفير الامن والحماية لهم أو على الاقل متابعة أوضاعهم فكان جواب القنصلية : على كل المغاربة ألا يخرجوا الى الشارع بعد الساعة التاسعة ليلا ••

فرنسا

الودادية تستغل حتى الامـوات !

جرت العادة وسط العمال المهاجرين أن ينظموا حملات التبرع والتعاون فيما بينهم ، كلما أصاب أحدهم مكروه ، خاصة وأن الرأسماليين والباطرونات لا يعيرون اي اهتمام لهؤلاء الضحايا عندما يصبحون عاجزين عن العمل •

فمن المفروض عندما يتوفى عامل مهاجر ان يتدخل جهاز القنصلية ويعمل على نقل جثمان الضحية ، الا ان عكس ذلك هو الذي يحصل حيث لم يعد الامر يقف عند الاهمال أو التقصير بل أصبح وسيلة جديدة لنهب العمال وجمع الاموال على حساب الضحية •

وقد أصبح واضحا ان الودادية ، يد النظام الطويلة ، تلعب دورا رئيسيا في هذا المجال •

فعندما توفي العامل المغربي الجيلاني المكناسي بمدينة جرونوبل في شهر ابريل 1978 جمع له العمال المهاجرين مغاربة وجزائريين وتونسيين الحصة المطلوبة لارساله حيث بذلت في ذلك كل الجهود •

مثلا قدرت التبرعات بـ 360•000 سم وساهم المعمل الذي كان يشتغل به بمقدار 600•000 وبيعت سيارته بثمانمائة الف سم وكان له بصندوق التوفير 500•000 سم حيث بلغ المجموع المحصل عليه 2•260•000 سم.

وقد دفع هذا المبلغ الى القنصلية ، الا ان الجثة لم ترسل وعندما الح العمال في السؤال قيل لهم ان السلطات المحلية بمكناس لا زالت لم ترسل الجواب ولحد الساعة يجهل مصير الاموال التي جمعت في يد الودادية والقنصلية وكذا مصير الضحية ،وهو نفس المصير الذي عرفه الغفري سعيد الذي توفي في أوائل شهر تشنبر والذي جمع له العمال مصاريف الارسال •

أما بخصوص وفاة ولد الميلود فقد تكلفت هذه الاخيرة بتغطية مصاريف ارساله في الحين ذلك ان والده يعتبر احدى البيادق الاساسية للودادية بمدينة جرونوبل المعروفين بالتجسس في أوساط المهاجرين الفائدة القنصلية •

هولاندا

انتصــار رائــع للعمـال الصامديـن

في يوم 17–10–1978 اعلن وزير العدل الهولندي قرار منح اوراق الاقامة للعمال المضربين بكنسية « الدوف » وهي ما عرفت بقضية 182 •

ومعلوم ان مثل هذا القرار جاء تتويجا للمجهود النضالي والتضامني الجبار الذي قام به المهاجرون المغاربة في اطار منظمتهم جمعية العمال المغاربة بهولندا وكذا الدور الكبير والمساندة الذي قامت به المنظمات السياسية التقدمية والديمقراطية والدينية ، والتي تمكنت من تعبئة الرأي العام الوطني في سلسلة متواصلة ومتصاعدة من اضرابات عن الطعام الى التظاهر في الشوارع الى تنظيم مهرجانات المساندة الى جمع التوقيعات الى عرائض الاحتجاج الموجهة الى المسؤولين •

ودون الدخول في تفاصيل هذه المسيرة النضالية التي دامت مدة طويلة – وقد تعرضنا لهذا ففي عدد سابق – نشير فقط الى انه خلال الاسبوع الذي سبق اعلان قرار وزير العدل عقد بروتردام ، تحت اشراف لجنة التضامن مع 182 ، مهرجان تضامني حضره مئات من العمال المغاربة والهولنديين. وقد اعطيت الكلمة فيه لكل من مسؤولي اتحاد النقابات وكذا للمنظمات التقدمية والاحزاب السياسية • كان هذا يوم 12–10–78 أما يوم 16–10–78 أما يعني يوم واحد قبل ان يحقق العمال المغاربة هذا الانتصار ، وبعد ان رفضوا اللجوء السياسي الذي اقترح عليهم ، فقد عرفت شوارع مدينة اوتريخت اكبر تظاهرة على الصعيد الوطني حضرها اكثر من ثلاثة آلاف شخص وشارك فيها اتحاد النقابات وعدد كبير من اللجان والمنظمات والاحزاب المساندة لقضية 182 •

امام هذا النضال الصامد وهذا التضامن القوي والمتزايد اصبح واضحا للمسؤولين الهولنديين وارباب العمل انه لم يعد اي مجال للتماطل او التناور وان الحل الوحيد هو تلبية الحق المشروع لـ 182 عامل مغربي والذين وقف الى جانبهم كل الرأي العام الهولندي ، فهنيئا بهذا الانتصار ومزيدا من التضامن والتلاحم والوحدة •

قيادة الاتحاد الاشتراكي : ايديولوجيا وممارسة

منذ المؤتمر الاستثنائي ، انزلقت المواقف الرسمية للاتحاد الاشتراكي الى العديد من الانحرافات ، سواء على مستوى القضية الوطنية وقضايا التحرر بشكل عام ، أو على مستوى النضال الديمقراطي ومواجهة الاعداء الطبقيين للشعب المغربي ، أو بالنسبة للخط السياسي والنهج التكتيكي بشكل عام في علاقته بالنظام القائم من جهة ، وبالجماهير الشعبية من جهة اخرى .. كل ذلك بدفع واقحام وفرض من طرف الخط الاصلاحي الذي هيمن على قيادة الحزب من خلال وبواسطة المؤتمر المذكور .

فهل كل هذا مجرد « اخطاء » ظرفية ثانوية وقع السقوط فيها بتأثير من الظرف السياسي وخصوصياته ، ام هو ممارسة واعية تتجاوب مع اختيار ايديولوجي معين ؟ وما علاقة الاختيارات التي سطرها «التقرير الايديولوجي» بهذه الممارسة ، وهل كانت الهفوات الغريبة التي تضمنها التقرير سواء على المستوى التاريخي أو بالنسبة للتحليل الراهن وما أتى به من ابتكارات وابتداع في التصنيف الطبقي ، هل كان كل ذلك مجرد « اخطاء » تحليلية أم تحكمت فيه بالاساس خلفية الممارسة المرتقبة وضرورة ايجاد ارضية توجيهية تبررها وتقننها في نفس الوقت ؟

هذا ما سنحاول الاجابة عليه من خلال عرض مختصر يوضح الارتباط بين الاختيار الايديولوجي لقيادة الاتحاد الاشتراكي والممارسة السياسية العملية التي رافقته .

"محددات تاريخية" لتبرير التعاقد مع النظام حول القضية الوطنية

ان أول ما يفاجأ به القارىء في المدخل التاريخي الذي اتى به التقرير الايديولوجي هو تلك التفسيرات الغريبة لتاريخ مجتمعنا قبل الحماية ، وتلك الاجتهادات « النظرية » التي أدت الى اعطاء صورة مشوهة ليس فقط بالنسبة للماضي التاريخي ، لكن حتى بالنسبة للامس القريب ، وما حمله من كفاح وطني شعبي من جهة ، وخيانات وعمالة من جهة اخرى لا زالت كلها حية راسخة في الاذهان ، بل لا زال المواطنون الذين عاشوها على قيد الحياة كشهود عيان ولن تنال الاجتهادات النظرية والتاريخية من حقيقة الوقائع والاحداث التي عاصروها كواقع معاش وملموس .

يقول التقرير الايديولوجي : وضعية العزلة والدفاع هي التي تشرح لنا أسباب بقاء البنيات الاقتصادية والاجتماعية راكدة تقاوم كل تغيير بل بعيدة عن كل تغيير » .

أما بالنسبة للعلاقات الاقطاعية ، فان مجتمعنا لم يعرفها قطعا ، الى ان جاء الاستعمار فعمل على خلقها من عدم وغرسها وطورها وفرضها داخل المجتمع ، كما ا ندولة « المخزن » ـ اي دولة الاقطاع ـ لم تكن سوى دولا صورية تواكبت على الحكم مع تواكب السلالات ، ثم « توارت الى الظلام نهائيا » مع تصريح احد ملوكها ، محمد الخامس ، بانتهاء عهد الحجر والحماية وبزوغ فجر الاستقلال والحرية » ..

بالنسبة للتقرير الايديولوجي اذن ، ان الجماهير المغربية لم تخض ذلك الصراع الضاري الذي لم يكن موجها ضد الاجنبي فقط ، بل ضد السلطة الاقطاعية ايضا ، وان الحلقة الطويلة من المجابهة بين الدولة وما سمي « ببلاد السيبة » كتعبير ديموقراطي عفوي عن

رفض اوسع الجماهير لتلك السلطة المركزية الاقطاعية ، لم تكن سوى من باب « الجمود والركود » الاقتصادي والاجتماعي .. اما حركة الهيبة وماء العينين ، وثورة عبد الكريم الخطابي ، وما اليها من الانتفاضات الشعبية ضد الاستعمار والاقطاعية معا ، فيحق بنا المرور عليها مر الكرام ، في اطار « العرض التاريخي العلمي والواقعي » ..

وكذلك الشأن بالنسبة لدور الملكية ، المعبر السياسي عن سلطة الاقطاع ، في تحضير شروط التدخل الاستعماري ، بل خيانة الوطن خيانة صريحة عبر امضاء عقد الحماية وما اليها من العمالة والخنوع .. فتلك حقبة تاريخية لا يحق بنا التركيز عليها ، ما دامت الملكية قد انقذت الموقف فيما بعد عن طريق « الملك البطل » محمد الخامس الذي قاد الحركة الوطنية المغربية . ولعب داخلها الدور الاساسي والرئيسي ، وعمل على انهاء دولة المخزن الصورية بتصريحاته الوطنية الديموقراطية ـ بالرغم من ان التقرير يؤكد بشكل مناقض على بقاء الجهاز الاداري كما كان دون ان يلحقه اي تغيير رغم « بزوغ فجر الاستقلال والحرية » ... ـ تلك الدولة التي انبعثت من جديد مع وفاته .. وكأن التاريخ يصنع بضربات سحرية ، يحققها الشخص الواحد ، بمعزل عن انتمائه وارتباطاته الطبقية، بمعزل عن الصراع السياسي الذي يؤجج ويترجم في نفس الوقت المصالح الاجتماعية المتناقضة ؟ اما دور الجماهير الشعبية في الكفاح الوطني بالذات ، فيأتي بالمقارنة في المرتبة الثانية ، تابع لما قرره وبادر به « بطل الوطنية » .

فهل تستحق هذه الطروحات نقاشا في عمقها ؟

كلا ! الان ذلك لن يكون سوى توضيحا لما هو بديهي رجوعا الى معطيات تاريخية يذكرها ـ بل عاشها الخاص والعام . وبالاحرى اصحاب هذه الاطروحات انفسهم الذين ، عاش البعض منهم ، اهم مراحل الكفاح الوطني ، ساهم فيها « مساهمة تاريخية » قد تكون اساسية .. وبالتالى فانهم يعرفون الاحداث والوقائع على حقيقتها ويدركون التاريخ احسن ادراك .

فالسؤال الحقيقي الذي نطرحه هو **ما هي الخلفية السياسية التي** ادت الى تشويه المعطيات التاريخية تشويها جليا يفاجيء ويثير استغراب المواطن العادي وبالاحرى المناضل الاتحادي المتعطش لتوضيح خطه الايديولوجي ؟

اما الجواب ، فنجده في الممارسة السياسية والعملية التي نهجتها قيادة الاتحاد الاشتراكي في المسألة الوطنية بالذات ، واقبالها على التعاقد مع النظام في هذا الشأن والقبول بتزكية خطته بل المساهمة فيها مساهمة حقيقية .

« فالمحددات التاريخية » للتقرير الايديولوجي قادتها بالاساس الخلفية السياسية التي يمكن ان نعبر عنها بدون التواء او غموض في الصيغة التالية :

« ان الحركة الوطنية قد تعاقدت في السابق مع الملكية حول القضية الوطنية ، ونصبت محمد الخامس قائدا ورمزا لها بل عملت على تغذية الجماهير بالاساطير (محمد الخامس في القمر) عوض تجنيدها على اساس برنامج وطني واضح - وبفض ذلك التحالف التاريخي تمكنا من الحصول على الاستقلال ... اما الان وباعتبار مسألة استرجاع الصحراء المغربية ، فمن المشروع التعاقد مع النظام من جديد ، وما على هذا الاخير الا ان يستجيب لهذه الرغبة اذا هو اراد ان يسترجع صبغته الوطنية بنفس الشكل الذي حصل عليها قبيل بزوغ فجر الاستقلال » ...

ولن نبالغ في شيء اذا قلنا ان الممارسة العملية لقيادة الاتحاد الاشتراكي قد جاءت لتؤكد حرفيا مساهمة اساسية في التفاوض مع الوفد الموريطاني بنيويورك قصد تحضير « الاتفاقية الثلاثية » وتلك هي الخلفية التي قادت نهجها العام في قضية الصحراء المغربية وما أقبلت عليه من تزكية للمساومة على حساب السيادة الوطنية وتقسيم للتراب والجماهير معا .

بخلفية متسترة تحكمت في التحليل من اول صفحة الى آخرها في اطار خط منسجم ومدروس يريد وضع النتائج مسبقا بدون ادنى حرج ومهما بلغت « الاخطاء » التاريخية ، والاجتهادات النظرية في تحريف وتشويه الحقائق الاجتماعية والسياسية ، وذلك من اجل تبرير الممارسة اللاحقة في اطار ما سمي بـ « مسلسل التحرير والديموقراطية » .

اما بقية التقرير ، اي الجزء الاساسي منه ، فلقد كان اغراقا في تفاصيل البرامج الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واضعا كل ذلك في آفاق « تحويل اجهزة الدولة » على حد تعبيره ..

اما الاستراتيجية العامة التي على الحزب ان ينهجها من اجل تحقيق هذه البرامج ، أما الاهداف القريبة والبعيدة المدى ، اما التكتيك الذي يجب ان يتبعه الحزب خدمة لتلك الاستراتيجية وانسجاما مع معطيات الظرف الراهن ، فان التقرير لم ير فائدة في تحديدها ، بل قفز بنا فجأة من المحددات التاريخية والمعطيات الاجتماعية الراهنة ، الى الاغراق فيتفاصيل البرامج « الاشتراكية » .. وعندما يطرح السؤال في اطار النقاش ، يكون جواب القيادة : « على المناضل ان يقرأ ما بين السطور » ..

تحليل اجتماعي مزيف لتبرير الانخراط في « المسلسل الديموقراطي » بدون قيد ولا شرط

ان المفاجأة الثانية والاساسية التي اتانا بها التقرير الايديولوجي هي ذلك الاجتهاد التحليلي الذي عرض علينا - وبدون حرج - اغفال وجود العلاقات الاقطاعية ، ذلك انها كانت من صنع الاستعمار ، فانقرضت مع حصولنا على الاستقلال الشكلي ، اما البورجوازية فما هي الا « تشكيلات » مشدودة ومربوطة بالخارج حيث لا تواجد « لما سمي بالبورجوازية الوطنية » وكذلك الشأن بالنسبة للبورجوازية الصغيرة التي تركنا التقرير نبحث عنها فلا نجدها في اي مكان ... وخلاصة القول انه لا يحق بنا اثارة الصبغة الاقطاعية التي يتسم بها النظام (على الاقل في بنياته الفوقية) كما ان التصنيف الطبقي (وبالتالي الصراع الطبقي) يخالف طبيعة مجتمعنا المتميزة !

واذا كان التركيز على خصوصيات المجتمع شيئا مسلما به في تحديد طبيعة التشكيلة الاجتماعية الشيء الذي كان يقتضي توضيح طبيعة الاقطاعية المغربية وخصائصها التي تحددت مع تطورها التاريخي الخاص ، وكذلك الشأن بالنسبة لباقي الطبقات التي تواجدت قبل التدخل الاستعماري وبعده ، فلا يسع المرء الا ان يندهش امام الطريقة السهلة الغريبة التي عالج بها التقرير هذا الموضوع ، فعمل باسم الخصوصيات على نفي وجود ما هو محرج ، وتخلص مما هو غير مرغوب فيه بمجرد جرة قلم !

فهل كل هذا مجرد « أخطاء » تحليلية ، والحالة ان اصحاب هذه الاطروحات ساهموا في معظم التحليلات والبرامج الحزبية السابقة وكانوا يبدون وكأنهم مقتنعين تمام الاقتناع ، بتلك التحليلات - وخاصة برنامج ٨ اكتوبر ١٩٧٢ التاريخي - هذه البرامج التي وان لم تتسم بذلك الوضوح الايديولوجي المطلوب ، فانها على الاقل من خلال الشعارات المطروحة ، كانت توضح طبيعة الصراع وطبيعة القوى المتصارعة ، وتحدد بكل وضوح التناقضات ، الرئيسي منها والثانوي .

ويبدو اذن ان هذا ليس هو سر الشطحات الابداعية ، فلنبحث مرة اخرى في الخلفية السياسية التي قادت هذا الطرح ، حتى نتمكن من وضع النقاط على الحروف .

الخلفية بكل بساطة هي تبرير الانفتاح السياسي على النظام ، وتحضير الدخول في اللعبة الديموقراطية ، ومن ثم تجنب توضيح طبيعة النظام واعفائه من الصفات التي قد تشكل حرجا في العلاقة معه (الصفة الاقطاعية) وكذلك التخفيف من حدة التصنيفات والصراعات الطبقية ، وتجسيدها في الصراع القائم بين « خصوم الديموقراطية » وكأنهم مفصولين عن النظام القائم وباقي « الجماهير الشعبية » ...

وكيف نتأكد من صحة هذا التفسير لخلفية قيادة الاتحاد الاشتراكي ؟

نتأكد منه من خلال الممارسة العملية التي نهجتها عبر ما سمي بـ « المسلسل الديموقراطي » ، وقبولها بالتخلي عن ابسط الشروط الادنى التي توفر بصيصا من الديموقراطية ، وتولى بعض قادتها المناصب الوزارية وغير ذلك من انصاف الحلول السلبية .. ممارسة جاءت فعلا مواجهة صريحة للمفهوم الذي تجذرت على اساسه القواعد المناضلة من زاوية التحدي للنظام ومواجهة اساليبه اللاديموقراطية والقمعية .

هكذا كانت معالجة التقرير الايديولوجي لمسألتي التحرير والديموقراطية ، عالجهما



في الوقت الذي يحرص فيه المناضلون على طرح النقاش حول جوهر الاختيار بكل أبعاده الايديولوجية والسياسية والتنظيمية ، مع استبعاد كل عوامل التشخيص والذاتيات .. لم تر بعض العناصر « القيادية » أسلوبا آخر غير اختلاق الاشاعات الكاذبة وصنع الدعايات المغرضة بشكل لا علاقة له بالصراع السياسي وحتى بالسلوك النضالي والاخلاقي الادنى المطلوب من كل مناضل وطني تقدمي .

فما تهدف من هذه الممارسة ؟

هل هي حرب نفسية موجهة ضد المناضلين وارهاب فكري يستهدف اجبارهم على التراجع والقبول بالخط الانحرافي ؟

أم هي بكل بساطة استعداء النظام ضد المناضلين والاستنجاد به في نفس الوقت ؟

في كلتا الحالتين ، فان هذا الاسلوب لن يخسر فيه سوى صاحبه . فلا هو قادر على اعفائه من المواجهة الايديولوجية والسياسية ولا بامكانه ان يرهب أو يخوف من تسلح بقناعات راسخة واختيار عقائدي حاسم .. كل ما سيؤدي اليه هو المزيد من اضعاف الطرح والاختيار الانحرافي ، والمزيد من تعريه اساليبه وممارساته ، وأما بالنسبة الينا فان « الارهاب لا ولن يرهبنا » ...

وياتي التقرير السياسي انسجاما مع كل هذه المعطيات « فيطمئن » النظام ـ انسجاما مع متطلبات الانفتاح ـ بتخليه عن شعار المجلس التأسيسي ، ذلك الشعار الاستراتيجي الرامي الى تحقيق سيادة الشعب ٠

طريقة غريبة فعلا في توضيح استراتيجية الحزب ، خاصة وان الاتحاد قد عانى في السابق من خطه الاستراتيجي وتذبذبه وتقلباته المفاجئة ٠٠٠

ان التقرير السياسي في جوهره وعمقه ، قد جاء مناقضا متخليا عن بيان 8 اكتوبر 1972 الصادر عن اللجنة المركزية والذي كان يعتبر الوثيقة السياسية الرسمية للحزب ٠ ويتذكر كل المناضلين النقاش الحاد والسخط الذي اثارته المبادرة الفوقية الانفرادية التي قام بها بعض قادة الحزب مباشرة بعد صدور بيان 8 اكتوبر في صياغة « الجواب عن الرسالة التي وجهها الملك آنذاك لكل الاحزاب الوطنية » ، ذلك الجواب الذي كان في عمقه وشكله مناقضا مخالفا لبيان 8 اكتوبر ٠

ولم يفت التقرير السياسي الجديد ان تبنى « الجواب على الرسالة الملكية » وأكد صحة ما جاء فيها ٠٠٠ مكرسا بذلك الانحراف عن الخط السياسي الذي افرزته القواعد المناضلة من خلال تجربة طويلة من الصراع والمعاناة والتضحيات ٠

وحتى لا يظهر بمظهر المتنازل « بالجملة » حرص التقرير السياسي على وضع الشروط الاساسية لمساهمة الاتحاد الاشتراكي في اية حملة انتخابية ، تضمنت على الخصوص الغاء القوانين الاستعمارية وتحقيق حد ادنى من الحريات العامة ، « اصدار نص تشريعي بالعفو العام والشامل » ، رفع الحظر عن الاتحاد الوطني لطلبة المغرب ٠٠٠ الخ ٠

ان الممارسة العملية تؤكد بما لا يدع مجالا للشك ان هذه « الشروط » لم تطرح سوى من باب « الاستهلاك الداخلي » للتغطية على نفس الخلفيات المذكورة ، وانها سرعان ما توارت الى الظلام هي الاخرى مع انتهاء تظاهرة المؤتمر الاستثنائي ٠

على المستوى التنظيمي : مبادىء مسطرة وممارسة مناقضة

وماذا عن الحياة الداخلية للحزب ؟ ماذا عن الديمقراطية الداخلية وعلاقة المناضلين بالقيادة ومفهوم هذه الاخيرة للمركزية ؟

سوف لن نعود هنا الى تقييم كل الممارسات السلبية اللاديموقراطية التي تعرضت لها الحركة الاتحادية منذ المؤتمر الاستثنائي ، تلك الممارسات التي اعتمدت الذاتيات والتشخيص ومنعت النقاش الديموقراطي والصراع لايديولوجي السليم ، ونهجت الفردية والبيروقراطية وأسلوب « الامر الواقع » بالنسبة لمجمل القضايا والمواقف الجوهرية ، لن نعود الى ذلك لان معظمه قد انفضح واصبح واقعا يوميا عاديا ، كما ان الاساطير التي تصطنعها القيادة من حين لاخر محاولة اللف والتغطية على الصراع الايديولوجي والسياسي ، تموت في المهد ولا تنال في شيء ، من معنوية المناضلين ولا من حقيقة الصراع ، ولا من جوهر الخلاف مع « الخارج » انقلبت على اصحابها ، وكذلك الشأن بالنسبة لاسلوب « الاخوانيات » واستمالة العواطف تجنبا لجوهر النقاش ، والتشكيك في المناضلين انقلب تشكيكا في القيادة ، أما الحرب النفسية والهجوم على « المندسين » وأسلوب الارهاب الفكري ضد خيرة المناضلين ، فان هذا ايضا لن يزيد التيار القاعدي الثوري الا صلابة وحنكة ومتانة ٠٠٠

الذي يهمنا في اطار هذا العرض ، هو تبيان ذلك الربط الجدلي (كما يقال) بين القناعات الايديولوجية والسياسية للقيادة ، والتي اشرنا الى خلفياتها ودوافعها الحقيقية ، وبين الممارسة التنظيمية والعملية لهذه القيادة ٠

ان هذه الممارسة قد جاءت فعلا منسجمة مع الاختيار الاصلاحي تمام الانسجام ، فاعتقدت بالاساس تمييع الهياكل التنظيمية و « جمهرتها » باعتبار حاجيات « الحملة الانتخابية » ، وبالشكل الذي يصبح فيه من الصعب بل من المستحيل على المناضل القاعدي المساهمة في تحديد خط الحزب ومواقفه الاساسية عبر اطار قاعدي سليم ومنظم بنفس المقاييس التي حددها التقرير التنظيمي ٠

ومن ثم فان هذا التقرير ، والمبادىء الاساسية التي سطرها ، لم تطرحه القيادة الا من باب « الاستهلاك الداخلي » أيضا ، من باب التنميقات الادبية على الورق والممارسة العملية المناقضة ، كما ان ما تحققت منه فعلا لم يتحقق سوى بالمبادرات التنظيمية القاعدية وفي غالب الاحيان بصراع مع العناصر « القيادية » ومواجهة لها ٠

فما هي القناعات التنظيمية الحقيقية لقيادة الاتحاد الاشتراكي ؟

انها لا تتجاوز العمل على خلق أوسع « تجمع جماهيري » ممكن ـ كما يعبر عن ذلك بضرورة « توسيع الصفوف » ـ وهذا ليس ايمانا ـ بالجماهير وضرورة اسهام طلائعها المنظمة في التسيير والتقرير لكن بخلفية ايجاد اكبر « قوة ضاغطة » ممكنة في اطار الضغط الاصلاحي على النظام القائم ٠ أما التنظيم الخلوي المضبوط في المؤسسات العمالية على الخصوص فانه يضايقها اكثر مما يخدمها ، وهي لا تتجزأ على معارضته الا تحسبا لصلابة المناضلين القاعديين ودورهم في فرض التنظيم والوقوف أمام التمييع ٠

ان بوادر هذه الممارسة التنظيمية السلبية ، قد حاولت التسرب حتى داخل المنظمات الجماهيرية ، سواء بالنسبة للاتحاد الوطني لطلبة المغرب حيث لم تتراجع العناصر القيادية عن مشاريعها المساومة وامكانية التنازل على

ماذا يحضر « للمؤتمر الثالث » ؟

ماذا تحضر قيادة الاتحاد الاشتراكي لمواجهة المناضلين داخل المؤتمر نفسه ؟ لا يمكن التنبأ بكل الاساليب والمناورات المقبلة ، لكن هناك بعض المؤشرات توضح من الان معالم الخطة المرتقبة ٠

اولا : ان العناصر « القيادية » قد حددت مسبقا الاطار العام الذي على المؤتمر أن يحصر داخله كل أعماله ، الذي ينبغي لها ان تكون مجرد تكريس لما أتى به المؤتمر الاستثنائي من سلبيات ، سواء على مستوى انحراف الخط الايديولوجي والسياسي ، أو على مستوى منع الحياة الديمقراطية الداخلية ٠ وحتى بالنسبة لبعض الالتزامات التي سجلها المؤتمر الاستثنائي والتي تتعلق اساسا ببعض المطالب الدنيا ، فيبدو ان استشهاد الاخ عمر بن جلون قد شكل مناسبة بالنسبة للعناصر القيادية للتخلص منها وجعلها « تتوارى نهائيا الى الظلام » ٠٠٠

المؤتمر اذن ليس له أن يدرس الخط الايديولوجي ويبت في الممارسة السياسية الراهنة ، أو يتباحث التوجيه والازمة التنظيمية المتفاحشة ٠٠ هذه كلها أمور حسمت بشكل نهائي من خلال المؤتمر « الاستثنائي » ٠٠ وما على المؤتمر الا ان يزكي ما تقرر وحسم ، وان يجتهد في تفاصيل وجزئيات الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية المحلية ضمن نفس الخط المرسوم ٠

واذا كانت المؤتمرات العادية كما هو معروف عند جل الاحزاب التقدمية تكرس جهدها الاساسي لدراسة الخط التوجيهي التنظيمي ، فهذا مؤتمر من نوع خاص ، خارج عن القاعدة ، و « الحاجة في نفس يعقوب » طبعا ٠٠٠

ثانيا : واستعدادا لتمرير مؤتمر انتركب ، ستعتمد العناصر القياديه اتباع اسلوبين :

فمن جهة محاولة تمييع التمثيلية والعمل على تحضير تظاهرة (وليس مؤتمرا) بتعداد الوفود الخارجية والسماح « بتمثيليه » واسعه للعناصر الموالية ، بتحدي كامل للمقاييس العضوية ٠ وتستهدف هذه العملية تمييع الجو ومنع امكانية اي نقاش جدي ، والاكتفاء بالتظاهرة والمهرجان الحماسي « التصفيقي » بهدف نيل التزكية « القانونية » للانحراف القيادي الراهن ٠

ـ ومن جهة ثانية ، فان نموذجا من « الادبيات » المحضرة للمؤتمر مثل « مشروع التقرير التنظيمي » وما حمله من شتائم موجهه ضد المناضلين ، توضح مدى عزم القيادة على منع أي نقاش حقيقي حول الاختيارات الجوهرية ، وتحويل الصراع الى مستوى الذاتيات والمعارك المصطنعة ٠

يقيننا ان كل هذه المحاولات تحمل معها أسباب وعناصر فشلها ، وسوف لن ينجر المناضلون الى اهدار الجهد في مثل هذه المعارك ، بل ان كل هذه المحاولات وغيرها ستتحطم لنفسها أمام نضج الوعي القاعدي وتجذره ، وقدرته على طرح جوهر الاختيار الايديولوجي مقياسا حقيقيا في الفرز والتوضيح ٠٠٠

الخلاف الايديولوجي يحسم بالصـراع الايديولوجي ·

اطار الاتحاد الوطني مضمونا وشكلا واستبداله باطار جديد الا برد فعل واع للمناضلين وقدرتهم على فرض الموقف السليم ومنع الانحراف · وكذلك الشأن بالنسبة للنقابات الوطنية التي تعتبرها العناصر القيادية قوة ضاغطة وفي نفس الوقت منظمات ديلية تابعة لها ، بينما تعتبر القواعد أن الحركة النقابية التصحيحية قد جاءت في سياق المسار التاريخي للطبقة العاملة، ردا على الجمود والممارسة السلبية التي عانت منها ما يناهز 18 سنة ، وهي في نفس الوقت حركة جماهيرية فعلا ، مفتوحة لكل العمال كيفما كانت انتماءاتهم وقناعاتهم الايديولوجية، وفي آفاق تحقيق وحدة الطبقة العاملة عبر توحيد اطارها النقابي · وبالتالي فان النقابات الوطنية يجب ان تتمتع بكامل استقلاليتها التنظيمية والديموقراطية الداخلية والجماهيرية الحقة التي تنبذ التعصب الحزبي والتناور من أعلى لاحتواء كفاح الطبقة العاملة وتصريفه في اطار المساومات والتكتيكات الملتوية مع النظام ·

يتضح من خلال هذا العرض الموجز ، أن ممارسة قيادة الاتحاد الاشتراكي على جميع الاصعدة ، تنسجم تمام الانسجام مع قناعاتها الايديولوجية والسياسية ، فالتقرير الايديولوجي ـ وما اليه من الادبيات والمشاريع التي قدمت للمؤتمر الاستثنائي ـ وضع أساسا لتبرير تلك الممارسة كما تبينا من خلال الكشف عن الخلفيات المتسترة التي قادت هذا التقرير من أول صفحة الى اخرها ، أما الممارسة نفسها فتنسجم وتتطابق مع «المقدمات» الايديولوجية، وهذا ما يجسم « الارتباط الجدلي » بين الانحراف في الخط والانحراف في الممارسة ···

خلافنا مع قيادة الاتحاد الاشتراكي ، خلاف كل القواعد الاتحادية المناضلة ، وهو خلاف ايديولوجي بالاساس ، مع ما يترتب عنه من تناقض في المواقف السياسية وعلى المستوى الجماهيري وكذا التنظيمي · انه لم يكن في يوم من الايام خلاف « الاخوانيات » و « الداخل والخارج » و « الحرب النفسية » وما الى ذلك من الاساطير · وحينما نتوجه بالنقد لهذه القيادة ، فلا يهمنا تشخيص الخلاف ـ رغم أن امكانياته متوفرة وايجابية عمليا بالنسبة لنا في اطار الصراع القائم ·· ـ بل الذي يهمنا هو النقاش في الخط التوجيهي ، ومعارضة الانحراف الاصلاحي والبورجوازي الصغير ، والدفاع عن المكتسبات النضالية الثورية وفتح آفاق تطورها وتعميقها ايديولوجيا وتنظيميا ·

هذا الخلاف لن يحسم سوى بالصراع الايديولوجي السليم الذي يخوضه التيار القاعدي الثوري منذ المبادرة الانشقاقية للمؤتمر الاستثنائي ، ذلك التيار الذي ما فتىء يفرض وجوده رغم انف المشككين ، والذي اصبح واقعا ملموسا في الساحة يفرض يوميا التقدم نحو مواقع أفضل ، ايديولوجيا وتنظيميا ·

دليل المناضل

التشكيلة الاجتماعية

ان مفهوم التشكيلة الاجتماعية ـ كما تحدده النظرية الثورية ـ كثيرا ما تعرض بالنسبة « للعالم الثالث » للتبسيط او التشويه · ويريد هذا « التبسيط » ان يقدم أي مجتمع على انه يتصف بنمط انتاج معين (اقطاعي ، راسمالي ··) على أن هذا النمط يتميز بقوات الانتاج زائد علاقات الانتاج ، وأنه يتطابق مع بنيات فوقية معينة (الايديولوجيا ، القوانين ، المؤسسات ··) التي ما هي الا انعكاس أمين للعلاقات الاقتصادية ·

والذي يتناساه هذا الطرح السطحي ، هو أن أي نمط انتاج كمفهوم نظري لا يوجد في الواقع بشكل مجرد خالص ، بل الذي يوجد فعلا هو « تشكيلة اجتماعية » ككل متكامل معقد ، يتكون في **غالب الاحيان** من عدد من أنماط الانتاج المختلفة ، مع العلم أن أحدها يكون سائدا ·

فنرى مثلا أن احدى عواقب استعمار بلدان « العالم الثالث » من طرف أوروبا كان هو تصدير نمط الانتاج الرأسمالي ، لكن هذا لا يعني أن هذا النمط قد شمل مجتمعات هذه البلدان ، بل انه لم يتمكن سوى من جزء منها ، أي أن الانماط السابقة الغير رأسمالية قد استمرت قائمة بشكل موازي وبدرجة تختلف مع اختلاف البلدان ·

ان مفوم « التشكيلة الاجتماعية » ، ككل متكامل ملموس ومحدد تاريخيا ، يسمح بالاحاطة بكل هذه التعقيدات ويطرح تحليل مجتمع معين في علاقاته الجدلية المتشابكة بين أنماط الانتاج المتداخلة ، فيؤخذ في الحسبان ليس فقط قوات الانتاج ، علاقات الانتاج والسائدة منها ، بل أيضا طبيعة البنيات الفوقية ، فوارقها أو تطابقها مع البنيات التحتية ، والكل بنظرة حركية لتطور المجتمع التاريخي ·

وبهذه الشمولية ، يسمح مفهوم التشكيلة الاجتماعية بتجاوز التنظيرات السطحية للمس الواقع المعاش وتحديده ، وبالتالي فان أي « تشكيلة اجتماعية » لمجتمع معين ،تتميز بمعطيات خاصة يستمدها من تاريخها ووضعيتها في مرحلة معينة من تطوره ·

ان تعقيدات التشكيلات الاجتماعية لا تقتصر على جانب الانتاج كما أسلفنا ، بل تشمل الجانب الاجتماعي ، فهي تأخذ بعين الاعتبار بالنسبة للتدخل الاستعماري مثلا أنه الى جانب الطبقات الغير رأسمالية ، هناك طبقات جديدة حملها معه تدخل النمط الرأسمالي · وان أكبر مغالطة في هذا المجال هو محاولة التنكر للتصنيف الطبقي عن طريق نظريات « الفئات » و « الزمرات » و «الشرائح» ·· ان الطبقات كانت موجودة قبل التدخل الاستعماري ، والجديد في الموضوع هو تقاعس هذه الطبقات وصعود طبقات جديدة ، وعلاقاتهم جميعا في الصراع أو في الهدنة والعمالة ·

وهذا التدقيق في الخصوصيات والاعتبارات النوعية ، لا يعني الانغلاق عن المعطيات الخارجية أو التنكر للتحليل الدولي الشمولي ، خاصة أن التشكيلات الاجتماعية في بلدان « العالم الثالث » التي عانت من الاستعمار ومن هيمنة النمط الرأسمالي المستورد ،الشيء الذي تجعل هذه التشكيلات مرتبطة بالتشكيلات الخارجية ، أن أغلب هذه البلدان ظل مرتبطا بشكل او بآخر بحلبة النظام الرأسمالي العالمي · وبالتالي فان التركيب الطبقي لا يمكن أن ينظر اليه نظرة مجردة معزولة ، باعتباره تركيبا سلميا مصنفا يسود داخله « غائب كبير » الا وهو البورجوازية الاجنبية ·

المطلوب اذن الاخذ بعين الاعتبار ،المعطيات الداخلية والخارجية معا ، في اطار « دينامية مزدوجة »، فالتدخل الاستعماري مثلا لا يمكن معالجته كمجرد سيطرة خارجية ، فالمعروف أن النظام الاستعماري قد اعتمد في تدخله على طبقات محلية عميلة فتأثرت من جراء ذلك كل الهياكل الداخلية تأثرا عميقا · وهذه الهياكل بصيغتها الجديدة قد استمرت في غالب الاحيان ، أو استمر جزء منها بعد الاستقلال السياسي ، كما أن الطبقات التي استلمت الحكم في اطار هذا الاستقلال ، قد اعتمدت بشكل طبيعي على الدعم الخارجي لتثبيت حكمها ·

وهذا يؤكد هزالة الطرح الذي يريد معالجة الاوضاع الداخلية بمعزل عن المعطيات الخارجية · فالمطلوب اذن في تحليل مجتمع ما هو تحديد طبيعة «التشكيلة الاجتماعية»، كواقع ملموس ، محدد تاريخيا ، متداخل المعطيات المحلية منها والدولية ·

الهجرة والامبريالية (٢)

ان مسلسل الهجرة المغربية مرتبط مباشرة بتطور الامبريالية في المغرب ذلك ان حركات الهجرة تشكل عنصرا اساسيا وحيويا في مختلف اطوار الرأسمالية • فهناك طور داخلي اول على مستوى البلد الرأسمالي نفسه : استعمال اليد العاملة في القطاع الفلاحي والمتعرضة لعدة تحولات وتعبئة النساء والاطفال • وطور خارجي ثاني : التوسع الاستعماري والتوسع الهائل لاسس الرأسمال وهذا بالفعل هو المسلسل الذي سلكه توسع الرأسمالية الفرنسية •

كان هدف الاستعمار في المغرب ، في بداية هذا القرن ، هو توسيع مجال نفوذ الرأسمالية الفرنسية والاسبانية اكثر ما يمكن ، خاصة وان فرنسا كانت قد تمكنت آنذاك من بسط هيمنتها على باقي المغرب العربي ومناطق شاسعة جنوب الصحراء الى خليج غينيا •

وقد شكلت هذه المنطقة الجغرافية ـ السياسية ولا زالت « المحيط » الرئيسي للمجال الاقتصادي الفرنسي •

لقد استلزم هذا الاستعمار احلال نمط الانتاج الرأسمالي محل التشكيلات الاجتماعية القائمة ، هذا الاحلال الذي كان يعني تحطيم علاقات الانتاج القديمة بكل ما يصحب ذلك من انعكاسات لتحقيق هدف واحد ووحيد وهو تحرير قوة العمل الضرورية لاقامة الهياكل الرأسمالية •

لقد تم الغزو الاستعماري للمغرب وتحطيم بنياته الاجتماعية تاريخيا ، وفق مسلسل وتوقيت محددين يتجليان من خلال التطرق للاسباب التي ادت لانطلاقة حركة الهجرة وتناميها واستمرارها والتي يمكن تصنيفها الى قسمين : اسباب تاريخية ابان عهد الحماية الاستعمارية واسباب سياسية واقتصادية منذ سنة 1956 •

الاسباب التاريخية

بحكم التجربة التي اكتسبها في كل من تونس والجزائر وبخاصة في مجال التصدي لمقاومة القبائل ، عمد الاستعمار في غزوه لمقاومة القبائل ، عمد الاستعمار في غزوه للمغرب الى ربط نشاطه العسكري بحرب سياسية ونفسية .

واذا كان غزو السهول المغربية قد تم بسهولة ، فان الامر يختلف بالنسبة الى الريف والاطلس حيث ان اخضاع هذه المناطق تطلب ما يقارب ربع قرن • ان هذا الغزو كان يستهدف بسط السيطرة العسكرية وبالتالي كان يتطلب انشاء شبكة من الطرق والمراكز العسكرية • وقد تم

تشغيل افراد القبائل المهزومة بالقوة وبالمجان (او مقابل اجور منحطة) في اقامة البنيات السفلى الاقتصادية والعسكرية • ولتقليص المقاومة في البوادي استخدمت امكانيات عسكرية هائلة في الحرب الاقتصادية ضد السكان : اتلاف المحاصيل وقصف الاسواق والمواشي وتخريب المستودعات ووسائل السقي •• الخ .

ان اقامة البنيات السفلى لم يكن ليتم دون توفير يد عاملة كبيرة العدد ودون جلب جالية كبيرة من المعمرين الاجانب •

وهكذا فان القمع العسكري والسياسي وتعبئة جماهير الفلاحين بالقوة والاكراه والحرب الاقتصادية •• الخ شكلت عوامل حاسمه ادت الى الانحلال التدريجي للهياكل القبلية والى تصعيد افقار الفلاحين وبلترتهم وارغامهم بالتالي على مغادرة اراضيهم للالتحاق باوراش الاستعمار • وقد ساهمت الجماعات التي عرفها المغرب سنوات 1913 و 1921 و 1928 و 1937 و 1945 في تقوية حركة الهجرة الداخلية هاته • وبموازاة ذلك اخذت حركة الهجرة الى الخارج تتنامى وتتصاعد على امتداد السنوات •

وفضلا عن الجيوش الاستعمارية كان زحف المعمرين الفرنسيين الى المغرب حيث انتقل عدد افراد الجالية الفرنسية من 55150 شخصا سنة 1921 الى 360000 شخص سنة 1952 أي انه تضاعف 7 مرات في غضون 31 سنة واستقر هؤلاء المعمرون في اخصب الاراضي الزراعية واجودها بعد ان عمدت الحماية الى اصدار العديد من القوانين الهادفة الى تنظيم وتقنين اغتصاب الاراضي • وقد استهدفت عمليات الاغتصاب هاته املاك المخزن في البداية لتتجه بعدها الى الاملاك الخاصة بما فيها الاراضي الجماعية الخاصة بالقبائل •

ان اغتصاب الاراضي الخصبة والمسقية والقابلة للسقي كان له عواقب وخيمه ومأساويه على العديد من المناطق • فوسائل العيش اخذت تتضاءل بالنسبة للفلاحين تدريجيا وأخذت المواشي في التقلص في حين ان املاك ومزارع المعمرين كانت تتعاظم وتكبر • وبموازاة هذا الاغتصاب كافأ الاستعمار عملاءه المغاربة الذين ساعدوه وتحالفوا معه بتوظيفهم اداريا كقواد وشيوخ •• وبمنحهم ملكيات عقارية ضخمة .

وهكذا ارتفعت املاك الاستعمار من 100000 هكتار سنة 1913 الى 100000 تقريبا سنة 1956 ، فعشية الاستقلال كانت الملكية الاستعمارية توازي 27،5 في المائة من الاراضي الصالحة للزراعة • واذا ما أخذنا بعين الاعتبار املاك القواد الكبار واعوانهم وان الاراضي المغتصبة هي اكثرها خصوبة امكننا ان ندرك مدى الضربة القاسية التي تعرضت لها الموارد الفلاحية للجماهير الفلاحية المغربية .

وبالاضافة الى زحف المعمرين استقرت عدة شركات تجارية ومصرفية ورجال اعمال بالمغرب للسهر على تنظيم النهب والاستغلال ان تقوى اسس الرأسمال الاستعماري صاحبه تخريب قنوات التبادل القديمة واحلال اخرى جديدة داخلية وخارجية خاضعة كلية لسيطرة الشركات المالية والتجارية الفرنسية • وبذلك تم فرض ما يسمى بنظام الاستغلال الكامل لثروات ورجال البلد المستعمر (بفتح الميم)

وتجدر الاشارة الى انه زيادة على العوامل المذكورة آنفا (العسكرية والاقتصادية والسياسية) كانت هناك عوامل اضافية تكمن في وضع الاحوال المناخية بالبلاد وعدم انتظام نسبة سقوط الامطار وظروف المجاعة • وهناك عامل ظرفي هو الحرب العالمية الثانية حيث ان عددا كبيرا من رجال الاعمال والصناعيين الفرنسيين التجؤوا الى المغرب بمجرد تأكدهم من ان الحرب اصبحت حتمية .

وهكذا فان الغزو العسكري والتأطيرالاداري والسياسي البالغ القساوة والمستند على العملاء المحليين وتفكيك الهياكل الاقتصادية القائمة والتنامي السريع للرأسمال الاستعماري واغتصاب الاراضي على الخصوص •• هي التي تشكل الاسباب الرئيسية ادن ، لانطلاق مسلسل الهجرة داخليا وخارجيا •